حدّ ما، صحيحاً.

فلما وقعت حرب العام ١٩٦٧ وتلاها الانطلاق الواسع لمنظمات العمل المسلّح، أو الفدائي، أصبحت الدول العربية، بما فيها التي عادت المنظمات الفدائية قبل العام ١٩٦٧، بحاجة لهذا العمل، ووجد فلسطينيون كثيرون أنفسهم منجذبين الى ساحة العمل الوطني. وبالشعبية المتحقّقة للعمل الفدائي والنفوذ المتحقّق لمنظماته، تمكن العمل الوطني الفلسطيني من كسر العديد من القيود التي كانت تحد من الاتصال بين التجمّعات الفلسطينية. وظفر العاملون في هذا الحقل بامكانيات كثيرة للتنقل، فساعد ذلك على بلورة حركة شعبية عامة وواسعة ملتفة حول منظمات العمل الفدائي. واتجهت الانظار فوراً للاستفادة من كيان م.ت.ف. الشرعي ليصبح اطاراً لهذه الحركة، وعنى هذا ان يتولى قادة العمل الفدائي قيادة المنظمة وهذا ما تم بين العامين ١٩٦٨ و١٩٦٩، حين تنحّى المرحوم أحمد الشقيري عن رئاسة المنظمة وحل محله رئيس مؤقت، ثم تقدّم «حملة البنادق» لأخذ مكان الصدارة في الكيان الفلسطيني.

حتى هنا، كان الجميع قد تعلم ان الالتزام الطوعي هو حجر الزاوية في بناء م.ت.ف. كلّه وتفعيل نشاطها، سواء تعلّق الامر بدورها كجبهة سياسية أو ككيان. ومنذ انتقال حملة البنادق الى صدارة الصورة وانجذاب الأحزاب والمنظمات السياسية الى العمل المسلّح وتحولها الى منظمات فدائية، وما تبع ذلك من تعاظم المسؤوليات وتعاظم المخاطر، تركّز البحث في وسائل تحقيق هذا الالتزام.

على ان الحوارات الجادة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بين يدي انتقال حملة البنادق الى قيادتها وبعد هذا الانتقال، استهدفت، في المقام الاول، تحقيق التطابق بين الحجم الآخذ في الاتساع للحركة الوطنية والقوى الشعبية التي تدعمها وبين الاطار الذي يضمها وهو م.ت.ف. وكانت هذه، في جوهرها، عملية ديمقراطية، بصرف النظر عن الصيغ التي تمّت بها وسواء تطابقت هذه الصيغ من احدث الممارسات الديمقراطية او اتخذت اشكالاً تقليدية. واذا ما توخينا الايجاز، هنا، فانه يصح القول ان أهم مجريات هذه العملية الكبيرة، كان تحقيق مطلب انتقال حملة البنادق الى قيادة المنظمة وحلولهم محل قيادتها التقليدية. وكان هذا يعني، في حسابات القوى القائمة، ان تتولّى «فتح»، وهي أكبر المنظمات الفدائية، القسط الاوفر من المسؤولية، وان ينشأ تحالف يضمّ المنظمات كافة. وكانت «فتح» تضمّ خليطاً من الآراء والتيارات، بينما وجدت منظمات انبثقت مباشرة عن احزاب أو كانت في ذاتها احزاباً سياسية تحولت الى منظمات فدائية، فكانت في داخلها أشدّ تجانساً ولكنها كانت اصغر من «فتح». وهكذا احتدم الجدل، أساساً، داخل «فتح»، وكان فيها من يرى ان مجيء «فتح» الى اطار م.ت.ف. خطيئة. كان هذا الرأي، في جوهره، رأياً متهيباً من العمل السياسي، وغير محبّذ للتحالف الوطني الذي سيفرضه الوجود داخل المنظمة، أي غير ديمقراطي. وبعد عملية حوارات واسعة داخل «فتح»، حسم الامر في المنظمة الكبيرة لصالح الانتقال الى م.ت.ف. ولصالح التحالف مع الآخرين.

وقبل اتمام الاجراءات الدستورية لعملية الانتقال، أُجريت مشاورات واسعة بين المنظمات الفدائية والاوساط المعنية الاخرى، وتركز جزء من هذه المشاورات، جزء هام منها في واقع الامر، حول المسائل ذات الصلة بالممارسة الديمقراطية، وتمّ، بنتيجتها، تثبيت أمرين في غاية الاهمية: مبدأ الالتزام الطوعي والتعددية، مثلما تمّ تحديد أسس تمثيل الاطراف المتعدّدة في